

Distr.: General
11 November 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة والثلاثون

٢٠-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠

التقرير الوطني المقدم عملاً بالفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-18005(A)



* 1 9 1 8 0 0 5 *

أولاً - عملية إعداد التقرير

١- أعدت لجنة الصياغة التقنية التقرير الوطني في إطار الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، وتألقت من ممثلي الوزارات التنفيذية والقطاعات ذات الصلة، واضطلعت وزارة الخارجية بدور جهة التنسيق. وتستند المعلومات المستخدمة في التقرير إلى التنسيق مع الوزارات المعنية والقطاعات ذات الصلة والمنظمات الحكومية والمساهمات التي قدمتها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والقرارات والمقررات ذات الصلة^(١)، والمذكورة التوجيهية اللاحقة.

٢- ويركز هذا التقرير الوطني على تنفيذ التوصيات التي أيدتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في إطار الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٥ والتي يبلغ مجموعها ١١٦ توصية، مما يعكس الأهمية التي توليها حكومة لاو لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والجهود التي تبذلها في هذا المجال، بغية ضمان تعزيز حقوق شعب لاو وفقاً للدستور والقوانين، وتمشياً مع التزامات جمهورية لاو بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها.

٣- وقد قدمت وزارة الخارجية نسخاً من مشروع التقرير للوزارات التنفيذية والقطاعات ذات الصلة (أربع مرات) والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية (مرتين) للتشاور بشأنه قبل عرضه على الحكومة للموافقة عليه.

ثانياً - عملية تنفيذ التوصيات

٤- لقد أخذت الحكومة على عاتقها بكل جدية مسؤولية تنفيذ التوصيات التي أيدتها جمهورية لاو والتي تبلغ ١١٦ توصية. وبدأت عملية التنفيذ بترجمة جميع التوصيات إلى اللغة اللاوية وتصنيفها في مجموعات، ثم نشرها وتوزيعها بشكل رسمي على عدة قطاعات ووكالات حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في جمهورية لاو. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع دعم تنفيذ الخطة الرئيسية للقطاع القانوني^(٢)، نظمت وزارة الخارجية العديد من جلسات التشاور مع الوزارات التنفيذية والقطاعات ذات الصلة من أجل وضع خطة عمل تحدد الوكالات المسؤولة والأنشطة المتعين الاضطلاع بها لتنفيذ التوصيات، التي يتصل معظمها بالخطة الخمسية الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية^(٣) وخطط عمل الوكالات المنفذة المعنية. وأنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، عن طريق وزارة الخارجية، فريقاً عاملاً تقنياً لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. واجتمع الفريق بصورة دورية لاستعراض حالة التنفيذ. وقد عدلت جمهورية لاو واعتمدت عدداً من القوانين، ووضعت سياسات وتدابير لتنفيذ تلك التوصيات.

ثالثاً - التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

٥- في الوقت نفسه، وسعيًا إلى تحقيق الشعار الوطني المتمثل في بناء دولة الشعب من جانب الشعب ولصالح الشعب، يشكل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع شعب لاو جدول أعمال هام توليه الحكومة اهتماماً خاصاً. وتواصل الحكومة تهيئة وتعزيز الظروف والبيئة المواتية

لكي يتمتع الشعب على نحو كامل بحقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكفولة في الدستور والقوانين، تمشياً مع الالتزامات الدولية لجمهورية لاو بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها. ومنذ عام ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية الوطنية ٤٢ قانوناً جديداً وعدلت ٣١ قانوناً قائماً، بما في ذلك الدستور. وينص الدستور المعدل على أن الدولة تقرر بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الأساسية للمواطنين، وتحميها وتكفلها وفقاً للقانون.

٦- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، واصلت جمهورية لاو الحفاظ على استقرارها السياسي وأمنها، إلى جانب استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، الذي بلغ في المتوسط ٦,٥ في المائة سنوياً، وتحسنت أيضاً الظروف المعيشية للسكان بصورة تدريجية. واعتمدت الحكومة الخطة الإنمائية الاستراتيجية العشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، ورؤية ٢٠٣٠، والخطة الخمسية الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بغية أن يخرج البلد من فئة البلدان الأقل نمواً بحلول عام ٢٠٢٤ ويصبح بلداً معتمداً على ذاته ويرتقي إلى فئة بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط^(٤) بحلول عام ٢٠٣٠، هادفة بشكل عام إلى تعزيز الظروف المعيشية لجميع أفراد شعب لاو المتعدد الأعراق وتحسينها بصفة مستمرة.

رابعاً- تنفيذ التوصيات

ألف- اعتماد المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها^(٥)

٧- اعتمدت الجمعية الوطنية في دورتها التشريعية الثامنة خططها لوضع وتعديل القوانين للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، التي تستهدف في المجموع ١٠٥ قوانين^(٦). وتعكس هذه الجهود الطموحة، في جزء منها، الإرادة السياسية لإدماج مضمون وتطلعات المعاهدات الدولية التي تُعدّ جمهورية لاو طرفاً فيها، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان. وتشمل هذه القوانين الجديدة القانون الجنائي، والقانون المدني، وقانون تعويضات الدولة، وقانون المعاهدات والاتفاقات الدولية، من بين قوانين أخرى، وهي قوانين دُوّنت لأول مرة على الإطلاق^(٧). وهنّت التعديلات قانون انتخاب الجمعية الوطنية والجمعية الشعبية الإقليمية، على سبيل المثال لا الحصر^(٨). وقد أدرجت جمهورية لاو في قانونها المحلي أحكام المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان، فأدرجت مثلاً في قانون العقوبات تعريف التعذيب، والاتجار بالأشخاص، والفساد، والإبادة الجماعية، والإرهاب، وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتمييز العرقي، والتمييز ضد المرأة، والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وجرمت هذه الأفعال.

٨- ولكي تحقق جمهورية لاو مزيداً من الفعالية في رصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف، فقد قامت بتنقيح وتعديل اختصاصات آليات حقوق الإنسان الوطنية القائمة، مثل اللجنة التوجيهية الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة في عام ٢٠١٢^(٩)، التي أُطلق عليها اسم جديد هو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن تحسين وتوسيع نطاق ولايتها وشبكاتها الخاصة بجهات التنسيق في جميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة، ومكاتب المدعين العامين، والمؤسسات التشريعية، والمنظمات الجماهيرية بغية ضمان التنفيذ من جانب هذه المؤسسات بقدر أكبر من الإنتاجية. وقد أنشأت اللجنة الوطنية للنهوض بالنساء والأمهات والأطفال، واللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين^(١٠)، واللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص^(١١) شبكاتهما على المستويين المركزي والمحلي. وقد عززت هذه اللجان والهيئات

الوطنية ولاياتها واختصاصاتها لتكتسب مزيداً من القوة، وزادت قدراتها في مجال التعاون والتنسيق مع مختلف القطاعات في المجتمع لكي تشارك بقدر أكبر في العمليات التشغيلية لكل منهما. وأنشأت الجمعية الوطنية تجمعها النسائي وحسنت من خدمة خط الاتصال المباشر (١٥٦). وفتح مكتب رئيس الوزراء أيضاً خط الاتصال المباشر الخاص به (١٥١٦) وأنشأ صناديق للشكاوى في مختلف الوزارات حتى يتمكن الناس من الإبلاغ مباشرة عن ملاحظاتهم وأسئلتهم المتعلقة بقضاياهم ومصالحهم الجماعية والشخصية.

٩- وتواصل جمهورية لاو توعية مسؤولي الدولة من الصعيد المركزي إلى الصعيد المحلي وبناء قدراتهم في مجال معاهدات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والبروتوكولات الإضافية، بما في ذلك المعاهدات والبروتوكولات التي ليست جمهورية لاو بعد طرفاً فيها. وستواصل أيضاً جهودها الرامية إلى تعديل تشريعاتها، أي التحسين المطرد لآلياتها الداخلية الضرورية والملائمة بما يتناسب مع الظروف الفعلية ويفضي إلى النظر في التصديق على تلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في الوقت المناسب.

باء- التوعية والتدريب في مجال حقوق الإنسان^(١٢)

١٠- تولي جمهورية لاو أهمية لزيادة وعي موظفي الدولة وعامة الجمهور بحقوق الإنسان وتدريبهم عليها من أجل إنشاء ضمير قائم على احترام حقوق الإنسان الأساسية، أي وعي قانوني بين جميع شرائح المجتمع. وتولي جمهورية لاو اهتماماً أيضاً لبناء القدرات وتحسين فهم المسؤولين التي تنطوي مسؤولياتهم على تنسيق وتنفيذ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك موظفو إنفاذ القانون والسلطات الأخرى من الصعيد المركزي إلى الصعيد المحلي، وأعضاء الجمعية الوطنية والجمعيات الشعبية الإقليمية، والأكاديميين والطلاب، وأصحاب المصلحة، وعامة الجمهور من خلال مختلف المبادرات المتخذة على أساس منتظم. وتشمل بعض هذه الأنشطة تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية ومناقشات، وفي بعض المناسبات يدعى خبراء من الخارج لمشاركة دروسهم ومنظورهم. وقد نشرت وزارة الخارجية أيضاً كتاباً يجمع معاهدات حقوق الإنسان ودليلاً للمعلومات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وعممتها على المسؤولين وموظفي إنفاذ القانون، وأعضاء الجمعية الوطنية، والمسؤولين القضائيين، والمحامين، وطلاب القانون^(١٣). وأعدت وزارة العدل، إلى جانب اللجنة الوطنية للتهوض بالنساء والأمهات والأطفال ووزارة الأمن العام^(١٤)، كتيبات عن حماية حقوق الأطفال ومصالحهم لتوزيعها مجانياً على جميع شرائح المجتمع. وبغية إذكاء الوعي وتحسين الفهم وتعزيز احترام حقوق الإنسان، تحتفل جمهورية لاو باليوم العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر من كل سنة، بالإضافة إلى محاضرات عن حقوق الإنسان يلقيها ضيوف وتنظم في مؤسسات تعليمية مختلفة. وتُنظَّم كذلك لفائدة عامة الجمهور احتفالات دولية أخرى ذات صلة، مثل اليوم الدولي للمرأة، ويوم الطفل، ويوم مكافحة الاتجار بالأشخاص، وغيرها.

جيم- تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان على المستويات الدولية والإقليمية والثائية^(١٥)

١١- من أجل تنفيذ توصيات الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل والالتزامات التعاقدية لجمهورية لاو، لم تركز جمهورية لاو على التنفيذ المحلي فحسب، بل تعاونت كذلك مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتبها الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، تلقت جمهورية لاو المساعدة من مكتب الأمم المتحدة القطري في جمهورية لاو من خلال مشروع الخطة الرئيسية للقطاع القانوني، واستفادت من التعاون الثنائي^(١٦) عن طريق برنامج إشراك المواطنين في الحوكمة الرشيدة والمساءلة وسيادة القانون، الذي يدعمه مالياً الاتحاد الأوروبي وسويسرا، وكذلك من برنامج التعاون التقني مع أستراليا^(١٧)، ومساعدات أخرى قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي. وتجري جمهورية لاو حواراً بشأن حقوق الإنسان كل سنة مع الاتحاد الأوروبي وكل سنتين مع أستراليا، من أجل تبادل الدروس المستفادة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٢- وتعاونت جمهورية لاو بنشاط مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك وضع أطر معيارية وسياسة وخطة لتنفيذ جميع آليات حقوق الإنسان التابعة للرابطة. كما تولت جمهورية لاو زمام المبادرة في إجراء الدراسات المواضيعية للرابطة بشأن الحق في السلام والحق في الحصول على التعليم العالي.

دال- التعاون مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة (التوصيات ٦٦ و ٦٨ و ٦٩)

١٣- تواصل جمهورية لاو التعاون والاتصال مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، من أجل تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، قدمت جمهورية لاو أربعة تقارير وطنية، بشأن كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٨)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٩)؛ واتفاقية حقوق الطفل^(٢٠)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٢١)؛ وفي عام ٢٠١٨ قدمت تقريرها الوطني عن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية إلى اللجنة ذات الصلة، وتنتظر حالياً عملية الاستعراض. وفي الوقت الراهن، تحشد جمهورية لاو جهودها الرامية إلى التعجيل بإتمام التقرير الأولي المقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ثم الإسراع بتسليمه. وفي عام ٢٠٢٠، ستبدأ جمهورية لاو عملية صياغة التقرير المقدم بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ إلى جانب التقرير الأولي المقدم بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.

١٤- وتواصل جمهورية لاو التعاون مع الإجراءات الخاصة، حيث وجهت الدعوة للمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال واستقبلتها في عام ٢٠١٧، ودعت كذلك المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان واستقبلته في عام ٢٠١٩. وستواصل جمهورية لاو التعاون مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بما في ذلك، حسب الاقتضاء، دعوة المقررين الخاصين حسب كل حالة على حدة.

هاء- تعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة^(٢٢)

١٥- تواصل جمهورية لاو تنفيذ الخطة الرئيسية للقطاع القانوني للفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠^(٢٣). ومنذ عام ٢٠١٥ حتى الوقت الحاضر، شددت على تحسين قطاع العدالة، وإقامة الحوكمة والإدارة العامة الرشيدة، وتعزيز منع الفساد ومكافحته.

١٦- وفيما يخص تطوير قطاع العدالة وتحسينه، ركزت الحكومة جهودها على تحقيق أهدافها المتعلقة بوضع القوانين وتعديلها، وتعزيز منظمات قطاع العدالة، وبناء قدرات طلاب القانون والمهنيين القانونيين، وزيادة تعزيز حملات نشر القوانين والوصول إلى العدالة. ومنذ عام ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية الوطنية في دورتها التشريعية القائمة ٤٣ قانوناً جديداً و ٣١ تعديلاً^(٢٤).

١٧- ومن أجل زيادة تعزيز تنفيذ القوانين، أولت جمهورية لاو أهمية لنشر القوانين والتشريعات ومعاهدات حقوق الإنسان التي تكون جمهورية لاو طرفاً فيها وتنظيم حملات بشأنها، وذلك من خلال أشكال عديدة منها تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية لفائدة موظفي الدولة على المستويين المركزي والمحلي، وموظفي إنفاذ القوانين والموظفين القضائيين، بغية زيادة وعيهم وقدرتهم في مجال حقوق الإنسان على وجه التحديد. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت جمهورية لاو قاعدة للبيانات القانونية في شكل "تطبيق قوانين لاو" يعمل بنظامي iOS و Android، والتي تتيح للناس الحصول على المعلومات القانونية وتشجعهم على المشاركة في إبداء تعليقاتهم على مشاريع القوانين. وقد نشرت جمهورية لاو في كثير من الأحيان القوانين ببعض اللغات الإثنية عن طريق محطات الإذاعة والتلفزيون الوطنية والمجتمعية.

١٨- وفيما يتعلق بتطوير القضاء، قامت محكمة الشعب العليا^(١٥) ومكتب المدعي العام^(٢٦) بتحسين تنظيمهما وأجهزتهما الفرعية لكي تتوافق بشكل أفضل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة. كما غُذِّلت القوانين المتعلقة بعمل المحاكم ومكاتب المدعي العام من أجل تعزيز قدرات القضاة والمدعين العامين. ولزيادة تعزيز فرص وصول الشعب إلى العدالة وتحسينها، أصدرت الحكومة المرسوم المتعلق بالمعونة القانونية والمرسوم المتعلق بصندوق المعونة القانونية للفئات المحرومة في عام ٢٠١٧. وفي الوقت الحاضر، هناك ١٥ مكتباً للمساعدة القانونية في جميع أنحاء البلد، من بينها ١٢ مكتباً في إدارات العدالة على صعيد المحافظات وثلاثة مكاتب في مكاتب العدالة على صعيد المقاطعات، مما أدى إلى زيادة فرص وصول السكان إلى العدالة.

١٩- أما فيما يخص تحسين الحوكمة والإدارة العامة الرشيدة، فقد ركزت جمهورية لاو اهتمامها على زيادة فعالية الحوكمة والإدارة العامة من خلال تحسين الهيكل التنظيمي لجميع مستويات الإدارة العامة، لكي تصبح أكثر مرونة وقوة واتساقاً مع الظروف الفعلية، بهدف الاضطلاع بأدوارها في الإدارة العامة الكلية بطريقة تتسم بقدر أكبر من الفعالية والإنتاجية. وفي الوقت نفسه، عززت جمهورية لاو أيضاً السلطات والآليات المحلية حسبما تراه مناسباً، لضمان التزام الإدارة العامة المحلية "بالأمر التوجيهي المتعلق بعمليات البناء الثلاث"^(٢٧). وحسنت كذلك إدارة موظفي الدولة^(٢٨).

٢٠- كما بذلت جمهورية لاو جهوداً لتحسين الإدارة العامة وتحديثها من خلال الشروع في نظم إدارة معلومات الموظفين باعتبارها الحاسوب الكبير لموظفي الدولة وإصدار بطاقات الهوية لموظفي الدولة في جميع أنحاء البلد، وهي العملية التي يتوقع أن تُكتمل بحلول عام ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، أحرزت جمهورية لاو تقدماً أيضاً في إدارة شؤون مواطنيها، حيث عدلت قانون تسجيل الأسرة في عام ٢٠١٨، وأجرت دراسات لإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية حديثة لشؤون المواطنين، لا سيما من أجل التسجيل وجمع البيانات الإحصائية للمواطنين.

٢١- وعلى صعيد تعزيز العمل المتعلق بمنع الفساد ومكافحته، اعتمدت جمهورية لاو منذ عام ٢٠١٥ العديد من التشريعات، منها على سبيل المثال لا الحصر القانون المتعلق بالتفتيش الحكومي في عام ٢٠١٧، والمرسوم المتعلق بأخلاقيات المسؤولين والموظفين الحكوميين في عام ٢٠١٩^(٢٩). وتلقت هيئة التفتيش الحكومي إقرارات الذمة المالية من جميع مسؤولي وموظفي

الدولة مرتين خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتواصل جمهورية لاو تنفيذ خطتها الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الفساد حتى عام ٢٠٢٠، وخطة العمل بشأن منع الفساد ومكافحته للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ التي أُدرجت في الخطة الخمسية الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، أُجري تفتيش لمكافحة الفساد على نحو صارم وبالغ الأهمية، ولا سيما في مجال رصد وتفتيش السلوكيات الفاسدة للمسؤولين الحكوميين وسلطات الدولة ورجال الأعمال والمقاولين، مع اتخاذ تدابير لإعادة التأهيل، أو إجراءات تأديبية، أو تدابير جنائية أو تعويضية أو تكافؤية، استناداً إلى خطورة الجريمة في كل حالة. وفي عام ٢٠١٨، بلغ عدد الأشخاص الذين مارسوا سلوكيات مشبوهة ١٠٠٢ شخص، منهم ١١٣ شخصاً جرت ملاحقتهم و ٥٥ شخصاً أذنتهم المحاكم. ويضم هؤلاء موظفي الدولة ورجال الأعمال.

واو- الحقوق السياسية والمدنية

١- الحق في حرية التعبير والإعلام^(٣٠)

٢٢- يكفل الدستور في المادة ٤٤ حق المواطنين في حرية التعبير والكتابة. وفي هذا الصدد، اعتمدت جمهورية لاو العديد من القوانين ذات الصلة تأسيساً على جوهر الدستور والطموح الذي يكرسه. وقد نص قانون وسائط الإعلام على الحق في حرية التعبير في انتقاد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنظمات من خلال وسائط الإعلام بطريقة إبداعية^(٣١)، والحق في التعبير عن الرأي بشأن القضايا الجارية، المحلية والدولية، والحق في حرية الوصول إلى المعلومات^(٣٢). ويُعتبر أي انتهاك لحقوق الشخص وحرية التعبير المشروع شفوياً أو كتابياً جريمة بموجب المادة ٢٢١ من القانون الجنائي لعام ٢٠١٧. غير أن ممارسة الحق في حرية التعبير يجب أن تأخذ في الاعتبار الالتزامات والمساءلة المتعلقة بسمعة الآخرين وكرامتهم، والأمن القومي، والنظام الاجتماعي، والوثام الاجتماعي، والقيم الأخرى كما تنص على ذلك المادة ١٩(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتمشياً مع هذا الحكم، وضعت جمهورية لاو قيوداً في قانون وسائط الإعلام وقانون مكافحة الجرائم الحاسوبية ومنعها بهدف منع وسائط الإعلام من الترويج للعنف ونشر أي إعلانات لأغراض الحرب، ومعلومات مشوهة أو مضللة، والقذف أو التشهير ضد سمعة وكرامة الأفراد والكيانات القانونية والمنظمات، وحظر أي إعلان عن جريمة أو إغواء يضر بالأمن القومي، والسلام، والنظام الاجتماعي، وثقافة البلد وتقاليدته الرفيعة. وعقب تحليل للفجوات أجراه خبير في القانون الدولي في إطار برنامج إشراك المواطنين في الحوكمة الرشيدة والمساءلة وسيادة القانون، قُدم تقرير في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨^(٣٣) خلص إلى أن القوانين المحلية تتمشى مع القيود المنصوص عليها في المادة ١٩(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بحرية التعبير والإعلام.

٢٣- وقد عُزز حق المواطن في التعبير عن طريق أشكال عديدة، من قبيل الحلقات الدراسية بشأن المواضيع ذات الصلة، والتعبير من خلال الوسائط التقليدية (المطبوعات، والإذاعة، والتلفزيون)، وكذلك وسائط التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، حيث يبلغ عدد الأشخاص المسجلين في فيسبوك ٢,٥ مليون شخص، والذي أصبح المنتدى الرئيسي للجمهور، أفراد ومنظمات على حد سواء، للتعبير بحرية عن آرائهم المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية لاو تنهض أيضاً بالاقتصاد الرقمي، إذ مكنت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أواخر عام ٢٠١٨ سكان المناطق الحضرية والريفية من الحصول عليها واستخدامها بسهولة^(٣٤).

٢- الحق في تكوين الجمعيات (التوصيات ١٥٢، ١٥٣، و١٥٤)

٢٤- تعتبر الحكومة أن الجمعيات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية تسهم إسهاماً هاماً في البناء الوطني والتنمية. وقد وضعت الحكومة السياسة ذات الصلة ونقحت واعتمدت عدداً من التشريعات بهدف تيسير عمليات الموافقة على تسجيل الجمعيات العاملة في جمهورية لاو والأنشطة التي تضطلع بها^(٣٥). وأصدرت وزارة الخارجية في عام ٢٠١٨ مبادئ توجيهية بشأن التنفيذ التفصيلي للفقرة ٢ من المادة ٥٥ من المرسوم ٢٣٨ بشأن منح الموافقة للجمعيات والمؤسسات لتلقي الأموال والممتلكات والخبراء من الخارج. ومن أجل زيادة تيسير عمل الجمعيات، نشرت وزارة الداخلية دليلاً لعمليات الجمعيات ومختلف الوثائق المطلوبة من أجل إنشاء رابطة أو مؤسسة ليكون مرجعاً لوكالات الدولة والأشخاص بوجه عام، ووزعت التشريعات المذكورة على الوزارات المعنية والقطاعات ذات الصلة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك أي مواطن قد يكون مهتماً بتشكيل جمعية أو مؤسسة، وممثلي منظمات المجتمع المدني الذين حصلوا على اعتماد رسمي في جميع أنحاء البلد^(٣٦). وفي محاولة لتيسير الموافقة على الجمعيات في وقت أنسب وفقاً للمرسوم الجديد، تعيّن الحكومة الوزارات المعنية والمنظمات المناظرة لها لكي تتولى النظر في الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي أو المهني أو التقني أو الابتكاري والموافقة عليها. وفيما يتعلق بالمؤسسات، تتولى وزارة الداخلية وحكام المحافظات وعمد المدن النظر فيها والموافقة عليها وفقاً لنطاق عمل كل مؤسسة. ويحدد نفس المرسوم أيضاً أدوار ومسؤوليات السلطات المحلية، وينص على زيادة التنسيق الواضح بين السلطات المركزية والمحلية. وفي الوقت الحاضر، اعتمدت جمهورية لاو ما مجموعه ١٦٣ جمعية و ٢٥ مؤسسة. وقد أنشأت الحكومة آلية للربط بين الوكالات الحكومية وممثلي منظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الآخرين لتبادل الدروس المستفادة من تنفيذ مختلف الأنشطة والتشريعات ذات الصلة.

٢٥- وقد هيأت جمهورية لاو البيئة الجيدة والظروف المواتية لعمل المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في جمهورية لاو، استناداً إلى المبدأ التوجيهي الذي أصدره رئيس الوزراء في عام ٢٠١٥، والذي يوضح بالتفصيل المرسوم رقم ٠١٣ لعام ٢٠١٠ بشأن إدارة المنظمات غير الحكومية الدولية، بهدف إدارة عمليات المنظمات غير الحكومية الدولية على نحو فعال. وقد عُيّن هذان التشريعان على القطاعات ذات الصلة والسلطات المحلية، بهدف زيادة الفهم وتنسيق التنفيذ في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، أنشأت جمهورية لاو كذلك منبراً للمناقشة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، من أجل عقد اجتماعات فصلية ورصد التنفيذ ومناقشة أفضل السبل للتصدي للتحديات الماثلة. وفي الوقت الراهن، منحت جمهورية لاو تراخيص العمليات لما مجموعه ١٦٧ منظمة غير الحكومية.

٣- الحق في حرية الدين^(٣٧)

٢٦- تحترم جمهورية لاو وتحمي حقوق الناس وحريتهم في الإيمان بالدين أو عدم الإيمان به على النحو المنصوص عليه في المادة ٤٣ من الدستور، وتحظر جميع أعمال التفرقة بين الأديان والشعوب بموجب المادة ٩ منه. وعُدّل مرسوم رئيس الوزراء رقم ٩٢ لعام ٢٠٠٢ واستُبدل بالمرسوم رقم 315/GOV لعام ٢٠١٦، استناداً إلى المشاورات التي أجريت مع القطاعات ذات الصلة ومختلف الزعماء الدينيين وأصحاب المصلحة الآخرين^(٣٨). ويضم المرسوم الجديد العديد من الأحكام الجديدة بشأن المبادئ والأنظمة والتدابير المتعلقة بهذه المسألة، من أجل تمكين

الرهبان، والقساوسة، والوعاظ، ومعتنقي الديانات، والمنظمات الدينية من إدارة أنشطتهم وفقاً للقانون والأنظمة والتفسير المشروع والوعظ الخاص بكل دين على حدة، بهدف حماية الثقافة الوطنية والحفاظ عليها والنهوض بها، وتعزيز الوثام الوطني بين معتنقي الديانات مع المساهمة في حماية الأمة وبنائها. وقد عقدت وزارة الداخلية عدداً من حلقات العمل والحملات للتوعية وأجرت مشاورات واسعة النطاق بغية تلقي التعليقات من معتنقي الديانات والسلطات المحلية والمنظمات الدينية في جميع أنحاء البلد من أجل تنفيذ المرسوم المذكور. وأشارت معظم وجهات النظر المعبر عنها إلى أن هذا المرسوم هو الأنسب للحالة الراهنة. وفي الوقت نفسه، أنشأت وزارة الداخلية وجبهة لاو للتنمية الوطنية، اللتان لديهما شبكات إدارية على الصعيدين المركزي والمحلي، آلية لحماية وتعزيز حقوق وحرية الدين في جميع أنحاء البلد^(٣٩).

٤ - الحق في محاكمة عادلة^(٤٠)

٢٧- تنص المادة ٥٣ من الدستور على أن "مواطني لاو متساوون جميعاً أمام القانون بصرف النظر عن جنسهم، ومركزهم الاجتماعي، وتعليمهم، ومعتقداتهم، وانتمائهم العرقي". ولضمان تمتع جميع مواطني لاو بالحق في المحاكمة العادلة وحماية حقوقهم في الطعن في الأدلة المقدمة ضدهم وتقديم أدلة لصالحهم، وضعت جمهورية لاو عدداً من الصكوك القانونية^(٤١)، التي تنص جميعها على المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية والمدنية التي تكفل المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون والمحاكم وتضمن الحق التالي^(٤٢). وعلى وجه الخصوص، يجب أن تجرى الإجراءات الجنائية بطريقة علنية؛ ويجب أن يتحلى القضاة بالاستقلالية والحياد وأن يفصلوا في القضايا وفقاً للقوانين. وتنص المادة ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية بشكل واضح على حقوق الشخص المتهم، والتي تشمل على سبيل المثال الحق في إبلاغه بالتهمة أو التهم الموجهة إليه وحقه في الطعن فيها، والحق في تلقي إيضاحات عن حقوقه وواجباته أثناء إجراءات القضية، والحق في الإدلاء بالأدلة والشهود، والحق في تقديم طلب إطلاق السراح بكفالة، والحق في الاطلاع على الأمر بفتح التحقيق والأمر بالملاحقة وبيان رئيس مكتب المدعي العام، والحق في الحصول على وثائق القضية، والحق في أن يكون ممثلاً بمحام أو مدافع والالتقاء به، والحق في تجريح قاض أو خبير أو مترجم شفوي وطلب استبداله، والحق في الطعن في التصرفات أو الأوامر الصادرة عن رئيس هيئة التحقيق أو المحققين أو رئيس مكتب المدعي العام أو المسؤولين أو الموظفين التي يعتقد أنها غير قانونية، والحق في استئناف أو طلب إلغاء الأوامر الصادرة عن رئيس هيئة التحقيق أو رئيس مكتب المدعي العام.

٢٨- ومن أجل تقديم المساعدة للمتهمين الذين قد يكونون من الفئات المحرومة وتوفير الحماية لهم، اعتمدت الحكومة المرسوم المتعلق بالمعونة القضائية في عام ٢٠١٨ وكلفت وزارة العدل، وإدارات العدالة في المحافظات، وسلطات المدن، ومكاتب العدالة في المقاطعات، ومكاتب المعونة القضائية التابعة لرابطة المحامين في لاو بتقديم المعونة القضائية المجانية^(٤٣). وأنشئ مكتب المعونة القضائية التابع لرابطة المحامين في لاو في العاصمة فيينتيان، وقدم ١٥٠ مشورة قانونية مجانية لعامة الناس في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ بشأن ٩٦ قضية، منها ٣٠ قضية جنائية و ٤١ قضية مدنية و ٢٥ قضية أسرية.

٥ - مناهضة التعذيب، ومعاملة السجناء، والاعتقال التعسفي^(٤٤)

٢٩- يعتبر التعذيب والمعاملة المهينة جريمة بموجب المادة ٢١٢ من القانون الجنائي^(٤٥). وتنص المادة ٨٧ من نفس القانون أيضاً على معاقبة أي شخص يعرض سجيناً يقضي عقوبة حبسية للاعتداء أو التعذيب البدني بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات أو تدابير إصلاحية بدون السجن والغرامة.

٣٠- وتنص المادة ٢٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتان ١٠(٧) و ٥٤ من القانون المتعلق بمكتب المدعي العام لعام ٢٠١٧ على أنه يحق لمكاتب المدعي العام إجراء تفتيش لتصرفات المسؤولين عن الاحتجاز ومرافق الاحتجاز، والإصلاحيات ومراكز الاحتجاز، وغير ذلك من مرافق إنفاذ الأحكام. ويجب على جميع هذه المرافق المذكورة أعلاه أن تمثل للأوامر الصادرة عن رئيس مكتب المدعي العام للولاية القضائية لكل منها وفقاً للقانون^(٤٦) كما تنص المادة ٥٥ من القانون المتعلق بمكتب المدعي العام على وجوب إحالة جميع الشكاوى والتعليقات الواردة من المحتجزين إلى مكتب المدعي العام في غضون ٤٨ ساعة. ولضمان تفتيش جميع مرافق الاحتجاز، أنشأت الحكومة آلية للتنسيق والتعاون فيما بين وزارة الأمن العام ووزارة العدل ومكتب المدعي العام الأعلى، وعينت مسؤولين من كل واحدة من هذه الهيئات^(٤٧) للعمل في تلك المرافق. وقد نُفذت هذه الآلية في الوقت الحالي في محافظتين تجريبيتين^(٤٨). ومن المتوقع أن تحذو المقاطعات الأخرى حذوها في الوقت المناسب.

٣١- وتولي الحكومة اهتماماً لسياسة المعاملة الإنسانية للسجناء، الرامية إلى تحسين الأوضاع المعيشية في السجون. وعلى هذا الأساس، خصصت الحكومة ميزانية لتحسين أوضاع مرافق الاحتجاز بصورة مطردة، وذلك من خلال تطوير البنية الأساسية للعديد من مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلد بهدف خفض الاكتظاظ في السجون. وبُني سجن جديد في قرية تارنياوا، بمحافظة فيانتيان، ولم يُجهز فقط بمرفق أوسع بل أيضاً بعيادة حديثة خاصة بالسجناء. وعلاوة على ذلك، ينصب اهتمام الحكومة على جوانب أخرى من المعاملة الإنسانية للسجناء^(٤٩). ففي المناسبات الخاصة للأمة، تمنح الحكومة عفواً عاماً أو خاصاً، مثل تخفيض العقوبة أو الإفراج المبكر^(٥٠). وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، استفاد ٨٦٤ ٤ سجيناً من العفو، من بينهم ١٠٠١ سجيناً. أما في عام ٢٠١٩، فهناك حالياً ٨٤٢ ١ سجيناً يجري النظر في العفو عنهم، من بينهم ٣٤٩ سجيناً يجري النظر في الإفراج عنهم.

٣٢- ويجب أن تكون عمليات التوقيف والاحتجاز التي يقوم بها الموظفون مبنية على أمر من رئيس هيئة التحقيق والاستجواب أو مكتب المدعي العام أو المحكمة^(٥١). ويعتبر الاعتقال أو التوقيف أو الاحتجاز التعسفي جريمة بموجب المادة ٢١٧ من القانون الجنائي. وتحظر المادة ١٤ من قانون إجراءات الأحداث انتهاك حقوق الطفل وحرياته، واعتقاله أو توقيفه أو احتجازه أو تفتيشه جسدياً بصورة غير مشروعة، وتنص على ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وإخضاعهم للمساءلة الجنائية فضلاً عن الغرامات التعويضية^(٥٢). كما ينص القانون على أنه يجوز، عند الضرورة، احتجاز الطفل لمدة ٤٨ ساعة إذا تعلق الأمر بجريمة خطيرة تستوجب عقوبة السجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات أو أكثر، شريطة وجود أدلة قوية وكافية، ويلزم الضباط بإبلاغ الوالدين بأسباب احتجاز الطفل وإبلاغهم بحقوقهم القانونية.

٦- مكافحة الاتجار بالأشخاص^(٥٣)

٣٣- يعتبر الاتجار بالأشخاص جريمة في جمهورية لاو وفقاً لقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٥ والقانون الجنائي لعام ٢٠١٧، ويعرّف وفق نفس التعريف المنصوص عليه في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمهورية لاو طرف في كليهما. وفي الوقت الحالي، تنفذ الحكومة المرحلة الثانية من خطتها الوطنية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وخصصت ميزانية وطنية لها، وعينت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص لتكون الوكالة المنفذة الرئيسية، بالتعاون مع الوكالات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة. وقد أنشأت جمهورية لاو منصات للتعاون الثنائي مع أربعة بلدان مجاورة، والتعاون المتعدد الأطراف على المستوى دون الإقليمي والإقليمي، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الدولية.

٣٤- ولمعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص، تعتبر الحكومة أن المنع والقمع مهمتان رئيسيتان، حيث عجلت بتنظيم حملات التوعية بخطر الاتجار بالأشخاص بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال، وركزت على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحدودية والقرى المعرضة لخطر شديد. وحتى الآن، غطت الحملات ٨٣ منطقة مستهدفة، إذ شملت ٤٥١ قرية و٢٧٤ ١٧ شخصاً، منهم ٨٠٥ ٨ نساء. ونُظمت حملات التوعية بشأن خطر الاتجار بالأشخاص من خلال وسائل ومنصات عديدة، من قبيل البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والكنييات، والمسرحيات، والأفلام القصيرة، والمسابقات الموسيقية، والعديد من الأنشطة الأخرى. ونُظمت دورات تدريبية لوسائل الإعلام لتعزيز فعالية الإعلانات ضد الاتجار بالأشخاص والهجرة غير القانونية، ونُظمت مناسبات سنوية في اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص بمشاركة الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة وعمامة الجمهور.

٣٥- ومن خلال تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون على المستويين المركزي والمحلي، والذي يمثل الأولوية القصوى في مجال منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، تشدد جمهورية لاو على نشر المعاهدات ذات الصلة إلى جانب القوانين المحلية ذات الصلة وخطة العمل الوطنية، سعياً منها لتعزيز قدرات سلطات القرى والعاملين في مجال الاتجار بالأشخاص على المستوى المحلي، بغية تحقيق فهم واضح ومشارك لهذا العمل الهام. وعلاوة على ذلك، أكدت الحكومة بشدة أيضاً على التدريب في مجال تحديد هوية الضحايا، واعتماد نهج موجه نحو تقديم المساعدة الأولية للضحايا وحماية حقوقهم ومصالحهم، وأساليب التحقيق والاستجواب الخاصة بجرائم الاتجار بالأشخاص، ونشر الملاحظات الختامية بشأن الاتجار بالأشخاص الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، وأخلاقيات الموظفين بشأن الإجراءات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، إذ نظمت ما مجموعه ١٣ دورة تدريبية في مختلف أنحاء البلاد، شارك فيها ٦٢٢ مشاركاً، منهم ١١٥ امرأة.

٣٦- وتولي الحكومة اهتماماً كبيراً لحماية الضحايا ومساعدتهم على سبيل الأولوية، وذلك بإيلاء الاهتمام لحقوق الضحايا ومصالحهم وتقديم كل المساعدة اللازمة لضحايا الاتجار بالأشخاص^(٥٤). وقد كلفت الحكومة اتحاد لاو النسائي (مركز المشورة والحماية للنساء والأطفال) بهذه المهام بوصفها المنظمة الرئيسية. وتشمل مهام هذا المركز أيضاً إعادة التأهيل البدني والنفسي

بالمجان، وتقديم المشورة الهاتفية، وخدمة خط الاتصال المباشر رقم ١٣٦٢ الذي يتلقى كذلك الإبلاغ عن حالات الاتجار بالأشخاص. كما أنشأ مكاتب لتقديم المشورة للنساء والأطفال في جميع المحافظات البالغ عددها ١٧، ومكتباً في العاصمة فيانتيان، فضلاً عن ١٤٨ مقاطعة في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لاحتياجات الضحايا، أنشأت الحكومة مركزاً آخر للإيواء المؤقت لضحايا الاتجار بالأشخاص في محافظة لوانغنامثا. كما عززت الحكومة التنسيق بين وكالات الدولة ومنظمات المجتمع المدني على نحو أكثر انسجاماً من أجل تقديم المساعدة العاجلة في الوقت المناسب إلى الضحايا.

٧- الاختفاء القسري

٣٧- لقد اتخذت الحكومة جميع التدابير اللازمة عن طريق لجنة التحقيق المنشأة خصيصاً لحل قضية الاختفاء المزعومة وفقاً لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل رقم ١٢١ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠، والتي أيدتها حكومة لاو. وقد طلبت لجنة التحقيق من الإنترنت ورابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تقديم المساعدة والإدلاء بالمعلومات ذات الصلة بالقضية، وهي على استعداد لتلقي أي معلومات مفيدة وذات صلة من جميع الأطراف. وتتحمل الحكومة مسؤولية البحث عن الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة وفقاً للقانون. وفي الوقت الراهن، تواصل اللجنة المذكورة التحقيق وجمع المعلومات والأدلة وتحليلها، من بين أمور أخرى. كما اجتمع رئيس اللجنة مع أعضاء السلك الدبلوماسي وأفراد أسرة الشخص المختفي لإحاطتهم علماً بالتقدم المحرز في التحقيق. وتقوم الحكومة، من خلال لجنة التحقيق، بالنظر في جميع الجوانب التي يمكن أن تبين أسباب الاختفاء.

زاي- حماية فئات محددة

١- حقوق المرأة وحماية الأسرة^(٥٥)

٣٨- لقد وضعت الحكومة سياسة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي أولوية أخرى. وينص الدستور في المادة ٣٧ على المساواة بين جميع مواطني لاو من كلا الجنسين من حيث الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية. وتعاقب المادة ٢٢٤ من القانون الجنائي كل من يمارس التمييز أو التفرقة ضد المرأة أو يعيق أو يحد من مشاركتها في الأنشطة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والأسرية. كما اعتمدت جمهورية لاو العديد من القوانين الرامية إلى حماية المرأة وتنميتها والنهوض بها^(٥٦). ومن أجل زيادة تعزيز المساواة بين الجنسين، فإن الجمعية الوطنية بصدد النظر في اعتماد قانون المساواة بين الجنسين بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

٣٩- وسعيًا إلى مواصلة تعزيز المرأة وتمكينها في جميع الجوانب، فقد اعتمدت الحكومة ونفذت عدداً من الخطط^(٥٧). وقد قدمت جمهورية لاو تقارير عن تنفيذ كل جانب من جوانب العمل عن طريق التقريرين الوطنيين الثامن والتاسع بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتقرير المتعلق بتنفيذ إعلان بيجين. ومن خلال التنفيذ، يلاحظ أن المساواة بين الجنسين في جمهورية لاو ما فتئت تتطور وتحسن بشكل مطرد، حيث احتلت جمهورية لاو المرتبة ٢٦ في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٨ من بين ١٤٩ بلداً في جميع أنحاء العالم، بينما جاءت في العام ٢٠١٣ في المرتبة ٦٠، مما يعكس التقدم الكبير المحرز.

٤٠- وفي عام ٢٠١٨، بلغ العدد الإجمالي للموظفات الحكوميات ٢٢ ٥٣٠ موظفة يمثلن ٣٢,٢٥ في المائة من إجمالي القوة العاملة الحكومية، مما يشير إلى السير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف المحدد في نسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠؛ ويرد فيما يلي بالتفصيل عدد النساء في المناصب الإدارية: تشغل ٦٨ امرأة منصب وزير أو ما يعادله، أي بنسبة ٧,٣٥ في المائة؛ وتشغل ١٩٠ امرأة منصب نائب وزير أو نائب حاكم، أي ما يعادل ١٢,٦٣ في المائة؛ و٧٩٨ امرأة هنَّ برتبة مدير عام، أي بنسبة ١٥,١٦ في المائة؛ وتبلغ نسبة النساء في رتبة نائب مدير ١٧,٥٤ في المائة؛ وباختصار، فإن هدف شغل المرأة ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المناصب الإدارية قد تحقق على المستوى المركزي. وعلى مستوى المقاطعات، بلغت نسبة النساء في منصب العمدة ٢,٧٥ في المائة وفي منصب نائب العمدة ١٤,٢٨ في المائة. وفي انتخابات الدورة التشريعية الثامنة، بلغ عدد النساء المنتخبات ٤١ امرأة، أي ما يعادل ٢٧,٥ في المائة من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ١٤٩ عضواً، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد في ٣٠ في المائة ولكنها تزيد بمقدار ٢,٥ في المائة عن الدورة التشريعية السابعة. ويبلغ حالياً عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات ١١٦ امرأة، أي بنسبة ٣٢ في المائة من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٣٦٠ عضواً، مما يحقق نسبة ٣٠ في المائة المستهدفة.

٤١- وتضم جمهورية لاو مجموعات إثنية متعددة تتميز بتقاليد وعاداتها وثقافتها الغنية والمتنوعة. ومع ذلك، لا تزال بعض المجموعات الإثنية التي تعيش في المناطق النائية تتمسك بتقاليد شاذة قد تشكل خطراً على المرأة من حيث العنف والتمييز وقد تعيق نماءها. وفيما يتعلق بهذه المسألة، اعتمدت الحكومة تدابير شاملة للمجتمعات الإثنية لإشراكها في القضاء على تلك المعتقدات والعقليات والسلوكيات التي تنطوي على مخاطر العنف ضد النساء والأطفال، وهي تعالج بشكل دقيق من خلال التوعية بمخاطر هذه التقاليد القديمة وآثارها السيئة على رفاه المرأة ونمائها. وشملت الحملات أيضاً نشر خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال والقضاء عليه (٢٠١٤-٢٠٢٠).

٢- حماية الأسرة^(٥٨)

٤٢- تواصل جمهورية لاو توفير الحماية الفعالة للأسرة، بوصفها الوحدة الطبيعية والأساسية التي ينبنى عليها المجتمع، من خلال تنفيذ القوانين ذات الصلة^(٥٩). وبالإضافة إلى ذلك، أصدر اتحاد لاو النسوي قراراً بشأن مبادرة بناء الأسرة وحقوق النساء المتعلقة بمبادرة "عمليات البناء الثلاث" بما يتماشى مع المرسوم رقم 348/GOV بشأن معايير الحد من الفقر والتنمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، إلى جانب وضع دليل يتعلق بهذه المواضيع^(٦٠). وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، شملت الحملة ٥٦ مقاطعة و٦٥ قرية في جميع أنحاء البلاد، مما مكن من تغطية ٤٣٣ ١٢ بيتاً و٢٠٧ ١٧ أسر.

٤٣- ويُحظر زواج النساء اللاتي تقل أعمارهن عن ١٨ سنة بموجب المادة ١٧ من قانون نماء المرأة وحمايتها. وعلاوة على ذلك، يعتبر إكراه الأطفال دون سن ١٨ سنة على الزواج والزواج مع شخص دون سن ١٨ سنة جريمة منصوص عليها في المادة ٢٦٨(٣) والمادة ٢٦٩ من القانون الجنائي. وإضافة إلى التدابير القانونية، نظمت جمهورية لاو، بدعم مالي من منظمة دولية، حملات للتوعية بآثار الزواج المبكر السلبية على الشباب، بما في ذلك تنظيم الأسرة من أجل صحة الوالدين، ونمط العيش المأمون والجيد، مع اتباع نهج يقوم على المشاركة المجتمعية. ويُدرئ في مشروع آخر يتعلق ببناء الشبكات وتقاسم الخبرات الحياتية للأمهات الشابات، فضلاً عن ترجمة دليل الخدمات الصحية الشاملة ونشره وتوزيعه بالجمان، ضمن أنشطة أخرى.

٣- حقوق الطفل^(٦١)

٤٤- تولي جمهورية لاو اهتماماً وأهمية لحماية حقوق الطفل ومصالحه، أي نماؤه، من خلال السياسات والتدابير القانونية والآليات الوطنية. وإضافة إلى القانون المتعلق بحماية حقوق الطفل ومصالحه المعتمد في عام ٢٠٠٦، فقد تبنت الجمعية الوطنية منذ عام ٢٠١٥ العديد من القوانين المتعلقة بحقوق الطفل^(٦٢). واعتمدت جمهورية لاو عدداً من خطط العمل الوطنية^(٦٣). وفي الوقت نفسه، أولت مزيداً من الاهتمام لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية التي هي طرف فيها. وقد أدرجت وزارة التعليم والرياضة^(٦٤) ووزارة الصحة^(٦٥) هذه الخطط في خطط عمل كل منهما.

٤٥- **الأطفال والصحة:** يشكل الحصول على الرعاية والخدمات الصحية الأساسية للأمهات والأطفال إحدى المهام الهامة لقطاع الصحة. وقد اعتمدت الحكومة الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن الصحة الإنجابية، وخدمات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، والرعاية الصحية للأطفال للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية بشأن الأمهات والأطفال للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بهدف خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وسوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الخطة، وضعت الحكومة سياسة الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، مع تقديم خدمات الولادة والعلاج مجاناً للأطفال دون سن الخامسة في جميع مرافق الرعاية الصحية أو الصحة العامة في جميع أنحاء البلاد، كما وضعت ونفذت خططاً لتعزيز قدرات القابلات. ومن خلال تنفيذ هذه الخطط، أحرز تقدم كبير في خفض معدل الأطفال الذين هم في سن الخامسة أو أقل ويعانون من توقف النمو ويقل وزنهم عن الحد المعياري إلى نسبة ٢٠,٥ في المائة، وهو ما يمثل نجاحاً بالمقارنة مع هدف ٢٢ في المائة المحدد في الخطة؛ وسار خفض معدل وفيات الرضع على الطريق الصحيح، إذ تراجع إلى ٤١ في الألف في عام ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٣٠ في الألف المستهدفة في الخطة بحلول عام ٢٠٢٠؛ وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٤٥ في الألف في عام ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٣٤ في الألف المستهدفة في الخطة. وعلى العموم، فقد أحرز تقدم كبير ينبئ بأن جميع الأهداف ستتحقق بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٦- **الأطفال والتعليم:** تواصل جمهورية لاو تحسين التشريعات وإصلاح التعليم بهدف ضمان الوصول إلى جميع الأطفال في كل أنحاء البلد ومعالجة مسألة الأطفال الذين يهجرون مقاعد الدراسة. وفيما يتعلق بالتشريع، تنص المادة ٢٨ من قانون التعليم على ضرورة استكمال المواطنين اللاويين للتعليم الإلزامي؛ وتنص المادة ٤٥ من نفس القانون على استفادة الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة أو محرومة، والطلاب ذوي الإعاقة، والطلاب ذوي المواهب الكبيرة أو الممتازين، ولا سيما الفتيات والطلاب المنتمون للمجموعات الإثنية، من إعانات وفقاً للأنظمة. وقد نفذ قطاع التعليم الخطة الاستراتيجية للمساواة بين الجنسين والأمهات والأطفال وأدجها في خطة العمل الخمسية الثامنة للتعليم والرياضة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والخطة الاستراتيجية العشرية الشاملة للجنسين والأمهات والأطفال للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥.

٤٧- ومن أجل معالجة مسألة الأطفال الذين يهجرون مقاعد الدراسة، نفذت جمهورية لاو سياسة ترمي إلى خفض تكاليف تعليم الأطفال بالنسبة للآباء، مع تخصيص إعانات لتغطية التكاليف الإدارية في المدارس من مرحلة مدارس الحضانه إلى مرحلة التعليم الثانوي الأعلى في جميع أنحاء البلد؛ ووفرت الكتب المدرسية للأطفال من مرحلة مدارس الحضانه إلى مرحلة

التعليم الثانوي الأدنى؛ وقدمت إعانات لتغطية جميع التكاليف المدرسية للأطفال في ٦٠ مدرسة في التعليم الثانوي الأدنى؛ وقدمت المنح الدراسية لما مجموعه ٤٩٥ طالباً من الأسر الفقيرة والمحرومة، منهم ٨٠٧ فتيات، وشيدت ٧٥ مدرسة ثانوية جديدة. واعتمدت الحكومة أيضاً تدابير خاصة، من قبيل الإعفاء من الرسوم المدرسية، ومنح الإعانات، وبناء مهاجع الطلاب، وتنظيم المدارس الصيفية للطلاب الراسبين؛ ووفرت التعليم التكميلي للفئات المستهدفة المتزاوجة أعمارهم بين ٦ و ١٤ سنة والذين يفتقرون إلى الفرص ويعيشون في المناطق النائية أو المناطق التي لا توجد فيها مدارس في ١٥ محافظة، بما مجموعه ٨١٩ ٤ طالباً، منهم ١٣١ ٢ فتاة و ٦٨٨ ٢ فتى. وفي الوقت نفسه، خصصت الحكومة ١,٢ مليار دولار أمريكي من ميزانية الدولة لبرنامج تقديم وجبة الغذاء بالجمان. وساهم في البرنامج الشركاء الإنمائيون في مدارس الحضانه ومدارس التعليم قبل الابتدائي والمدارس الابتدائية الثانوية في ١٦٤ ٢ موقعاً، وبلغ مجموع الأطفال المستفيدين ٩١٤ ٢١٤ طفلاً. وتجاوز معدل التحاق الأطفال في سن الخامسة بالمدارس نسبة ٦٠ في المائة، وارتفع من ١١٦ مقاطعة في عام ٢٠١٦ إلى ١٢٦ مقاطعة في عام ٢٠١٨؛ وارتفع عدد المقاطعات التي يبلغ إجمالي معدل الالتحاق بها ٩٥ في المائة أو أكثر من ١١٤ مقاطعة في عام ٢٠١٧ إلى ١٢٤ في عام ٢٠١٨.

٤٨- وتواصل جمهورية لاو سن تشريعات جديدة لحماية عمل الأطفال وفقاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية التي هي طرف فيها، ولا سيما الاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل والاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية لاو لديها آلية ثلاثية، وأصدرت أمراً توجيهياً بشأن قائمة الأعمال الخفيفة وقائمة الأعمال الخطرة لحماية العمال وفقاً لمنظمة العمل الدولية، ضماناً لحقوقهم ومصالحهم الكاملة، واستخدمت آلية لرصد العمل.

٤٩- وتنص المادة ٣ من قانون حماية حقوق الطفل ومصالحه بوضوح على أن تسجيل المواليد هو حق أساسي مكفول لكل طفل. وينص القانون أيضاً على وجوب إصدار شهادة الميلاد في غضون ٥ أيام عمل من تقديم الطلب. ومن أجل ضمان تغطية أوسع لهذه الخدمة، والوصول إلى الأطفال في المناطق النائية، أدرجت جمهورية لاو مهام التوعية بأهمية تسجيل المواليد في خطة العمل الوطنية للأهيات والأطفال للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ومشاريعها. وعلاوة على ذلك، نفذت وزارة الداخلية مبادرة الحملة المتنقلة المجانية لتسجيل المواليد، بغية الوصول إلى السكان في المناطق النائية في المناسبات الهامة مثل اليوم العالمي للطفل.

٤- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٦٦)

٥٠- تولي جمهورية لاو الأهمية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها. وقد قامت الجمعية الوطنية مؤخراً بتحويل مرسوم للحكومة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة إلى قانون في عام ٢٠١٩ لتعزيز حماية حقوقهم ومصالحهم، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدهم، وتوفير الظروف المواتية لنمائهم الذاتي، وتمكينهم من الاعتماد على الذات، والحصول على الخدمات الاجتماعية، والتمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية والمساواة أمام القانون. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت قواعد تنظيمية تفصيلية، مثل دليل للتيسير الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة، ودليل لآباء الأطفال ذوي الإعاقة والأوصياء عليهم، ودليل للسلطات القروية والعاملين في المشاريع ذات الصلة بالأطفال ذوي الإعاقة. وتُظمت حملات للتوعية بشأن

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوتيرة منتظمة في جميع أنحاء البلد، بدعم من الشركاء الإنمائيين، ووصلت إلى ٢٩٥٠ مشاركاً، وستستمر في المستقبل. وتنظر الحكومة حالياً في اعتماد خطة العمل الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

٥١- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة لديها أيضاً مشاريع أخرى، وهي على وجه التحديد مشروع المؤسسات الصغيرة الاجتماعية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومشروع دراسة حول تحسين فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية؛ والمرحلة الثانية من مشروع تعزيز فرص العمل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومشروع تحسين سبل عيش الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بهم؛ والمرحلة الثانية من المشروع الوطني للنهوض بقدرات ومساواة الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم الكاملة؛ ومشروع تحسين الظروف المعيشية والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية؛ والمشروع المتعلق بتعزيز التعاون الاجتماعي والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء منهم؛ ومشروع النهوض بالصم وتعزيز لغة الإشارة؛ ومشروع النقل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمشروع المتعلق بإسراع صوت الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد نُفذت هذه المشاريع بتمويل ودعم من حكومة لاو والشركاء الإنمائيين الدوليين.

٥٢- وعززت الحكومة أيضاً حقوق الفئات المحرومة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، في الخطة الخمسية الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب الخطة الاستراتيجية للقطاعات ذات الصلة وخطط عملها، مثل قطاعات العمل والرعاية الاجتماعية، والتعليم والرياضة، والصحة العامة، وغيرها. وستقوم بنفس العمل في الخطة الخمسية الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥- التمييز العنصري^(٦٧)

٥٣- تضم جمهورية لاو ٥٠ مجموعة إثنية تعيش في سلام ووثام. وجميع المجموعات الإثنية متساوية أمام القانون، ومن واجبها المساهمة على قدم المساواة في حماية الأمة وبنائها. وتنص المادة ٨ من الدستور على أن تنفذ الدولة سياسات لتحقيق الوثام والمساواة بين المجموعات الإثنية، وتحظر جميع أعمال التمييز العنصري والعنصرية. وتؤكد المادتان ٣٥ و٣٧ كذلك أن جميع مواطني لاو، دون تمييز على أساس العرق، متساوون أمام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية على قدم المساواة. كما جرمت جمهورية لاو، بموجب المادتين ١١٨ و٢٢٧ من القانون الجنائي، أعمال التمييز أو التشجيع على الكراهية ضد أي مجموعة إثنية، وأعمال التفرقة، والعرقلة، والحد من المشاركة أو الممارسات المزدوجة المعايير القائمة على أساس الانتماء العرقي. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٦٦ من قانون الإعلام على أنه "لا يُسمح بنشر إعلانات تنطوي على التفرقة، وخطاب الكراهية بين المجموعات العرقية، والإخلال بالوثام الوطني". وعلاوة على ذلك، يحظر قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية ومنعها التحريض على التفرقة العنصرية والتمييز العنصري.

٥٤- ومن أجل توفير فرص متساوية للحصول على التعليم، تنص المادة ٦ من قانون التعليم على أن "كل مواطني لاو، بصرف النظر عن انتمائهم الإثني والعنصري، يتمتعون بحقوق متساوية في الحصول على التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة وفقاً للقانون والأنظمة". وينص القانون نفسه أيضاً على استفادة الأسر التي تعاني من الفقر والفئات المحرومة والمجموعات الإثنية من دعم إضافي.

٥٥ - ويكفل القانون المتعلق بالنظافة الصحية والوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة لعام ٢٠١١ وقانون الرعاية الصحية لعام ٢٠١٥ وقانون التأمين الصحي لعام ٢٠١٩ تساوي الحقوق بين جميع المجموعات الإثنية في الحصول على الرعاية الصحية والعلاج.

حاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- التنمية والحد من الفقر^(٦٨)

٥٦ - تولي جمهورية لاو أولوية قصوى لمسألة الحد من الفقر بهدف الارتقاء بالبلد خارج وضع البلدان الأقل نمواً بحلول عام ٢٠٢٤ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولتحقيق هذه الطموحات، اعتمدت الحكومة عدداً من التشريعات لتيسير التنفيذ، من قبيل القانون المتعلق بإعادة التوطين والعمل لعام ٢٠١٨؛ والمرسوم المعدل بشأن معايير الخروج من دائرة الفقر والتنمية لعام ٢٠١٧. كما اعتمدت جمهورية لاو رؤية ٢٠٣٠ بشأن الخطوات الإنمائية الرامية إلى الارتقاء بالبلد إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل، استناداً إلى مقومات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بطريقة مستدامة تراعي البيئة. وفي الوقت الراهن، تمكنت جمهورية لاو من تحقيق معيارين من بين ثلاثة معايير للخروج من فئة البلدان الأقل نمواً، وفقاً للتقييم الذي أجراه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠١٨، مما يشير إلى أن جمهورية لاو تسير في الطريق الصحيح نحو الخروج من فئة البلدان الأقل نمواً بحلول عام ٢٠٢٤^(٦٩). كما اعتمدت جمهورية لاو عدداً من الخطط للحد من الفقر^(٧٠). كما تتضمن الخطة الخمسية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ مؤشرات تتعلق بالحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأدجت القطاعات ذات الصلة والسلطات المحلية الحد من الفقر في خطط العمل السنوية لكل منها. وقد ركزت جمهورية لاو على ثلاث أولويات إنمائية محورية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وهي: (١) التنمية الريفية والقضاء على الفقر؛ (٢) والسكن الدائم للسكان؛ (٣) وتحويل القرى الكبيرة إلى مدن صغيرة. وخصصت ميزانية بقيمة ٤٨٥,٠٢ مليار كيب لتحقيق هذه الأولويات.

٥٧ - وتواصل جمهورية لاو جهودها الرامية إلى الحد من الفقر من خلال المرحلة الثالثة من صندوق الحد من الفقر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، بميزانية إجمالية قدرها ٥٤ مليون دولار أمريكي تشمل ١٦٩ مشروعاً في خمس قطاعات رئيسية في ١٠ محافظات و٤٣ مقاطعة و٢٦٣ مجموعة من القرى تضم ١٨٢٠ قرية وتغطي أكثر من ٨٥٠.٠٠٠ من السكان^(٧١). وخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، نفذت جمهورية لاو ٦٨٣ مشروعاً في ٦٦٦ قرية بميزانية إجمالية بلغت ١٤,٧٣ مليار دولار أمريكي. وبلغت مساهمة الصندوق الحكومي للحد من الفقر في هذه الميزانية ٢,٦٨ مليار دولار أمريكي، بينما بلغت مساهمات المجتمع المحلي ١,٥٥ مليار دولار أمريكي أو ١٥ في المائة، واستفاد منها بشكل مباشر أكثر من ٥٨٠.٠٠٠ من سكان لاو، ٥٠ في المائة منهم من النساء. كما استُخدم صندوق الحد من الفقر في الأنشطة الرامية إلى تحسين ظروف المعيشة وبرامج التغذية بمبلغ قدره ١,٢٢ مليار دولار أمريكي في محافظتين و٧ مقاطعات كمشروع تجربي لتخفيف حدة الفقر على مستوى الأسرة، قبل تعميمه في جميع أنحاء البلد في المستقبل. وحتى عام ٢٠١٨، مكنت هذه التدابير من خفض الفقر بمقدار ٦٢,٣٨٤ أسرة أو بنسبة ٥,١٣ في المائة، وخفض عدد القرى الفقيرة بمقدار ٤٣٣ ١ قرية أو بنسبة ١٦,٩٧ في المائة وعدد المقاطعات الفقيرة بمقدار ٢٣ مقاطعة أو بنسبة ١٥,٥٤ في المائة.

٢ - الحق في التعليم^(٧٢)

٥٨ - تولى الحكومة أولوية للتعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من خلال تحسين التشريعات واعتماد تشريعات جديدة^(٧٣)، وخطة تطوير التعليم والرياضة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ورؤية التعليم لعام ٢٠٣٠. وقد سعت الحكومة إلى تخصيص نسبة سنوية قدرها ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم على النحو المنصوص عليه في قانون التعليم، وزادت اعتمادات الميزانية السنوية المخصصة لبناء المدارس وتجديدها في جميع أنحاء البلد. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بلغ معدل التسجيل في المدارس في جميع أنحاء البلاد نسبة ٩٨,٨ في المائة في ٦٠٤ ٨ مدرسة ابتدائية، ونسبة ٨٣,١ في المائة في ٦٥٧ ١ مدرسة للتعليم الثانوي الأدنى و٥٣,٣ في المائة في مدارس التعليم الثانوي الأعلى.

٥٩ - وتواصل الحكومة إصلاح التعليم الوطني، بتوفير الفرص لجميع مواطني لاو للوصول إلى جميع مستويات التعليم وفرض التعليم الإلزامي حتى مستوى التعليم الثانوي الأدنى أو لمدة تسع سنوات بالمجان. ومنذ عام ٢٠١٢، أصدرت الحكومة أمراً بوقف فرض الرسوم المدرسية حتى المستوى الثانوي الأعلى من نظام التعليم العام. وفي الوقت نفسه، تعتمد جمهورية لاو سياسة خاصة لتشجيع وتعزيز جميع المجموعات الإثنية والفئات الفقيرة وسكان المناطق النائية للحصول على التعليم، وفقاً للمرسوم رقم ٣٨٥ المتعلق بالإعانات الحكومية. وتواصل الحكومة جهودها من خلال برنامج نوعية التعليم الأساسي والوصول إليه في جمهورية لاو الذي يشمل ٤٧ مقاطعة في ١٢ محافظة.

٦٠ - وما فتئت وزارة التعليم والرياضة تعمل على تحسين البنية الأساسية للتعليم في المناطق الريفية والنائية، وتواصل جمع التمويل والدعم من الجهات المانحة، مما أدى إلى تحسن مؤشرات التعليم في هذه المناطق، لا سيما وأن عدد المقاطعات التي يتجاوز فيها معدل تسجيل التلاميذ في سن الخامسة نسبة ٦٠ في المائة قد ارتفع من ١١٦ في عام ٢٠١٦ إلى ١٢٦ في عام ٢٠١٨، وارتفع عدد المدارس الابتدائية التي يبلغ فيها صافي معدل تسجيل التلاميذ الجدد نسبة ٩٥ في المائة أو يتجاوزها من ١١٤ في عام ٢٠١٧ إلى ١٢٤ في عام ٢٠١٨. ووفرت الكتب المدرسية لجميع الطلاب من مرحلة مدارس الحضانة إلى مرحلة التعليم الثانوي الأدنى، وقدمت منحاً دراسية لطلاب المدارس الإثنية والمعاهد المتعددة الفنون بنسبة بلغت ٤٠ في المائة، مع التركيز على الفتيات المتمنيات لأسر فقيرة، وخصصت ميزانية لتقديم الغداء بالمجان في مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية، استفاد منها ٢١٦ مدرسة و٩١٤ ٢١٤ طالباً. وفي عام ٢٠١٩، خصصت الحكومة ١٠ مليارات كيب إضافية لتمويل برامج الغداء المدرسي.

٦١ - ومع ذلك، لا تزال جمهورية لاو تواجه تحديات عديدة في جهودها الرامية إلى تحسين الكفاءة التربوية والتعليمية، ولا سيما عدم كفاية عدد المعلمين. وفي هذا الصدد، تحاول الحكومة إيجاد سبل لمعالجة نقص عدد المعلمين في بعض المناطق الريفية، من خلال تعزيز المعلمين المتطوعين المحليين وإعادة توزيع المعلمين من المناطق التي بها وفرة من المعلمين إلى المناطق التي تعاني من النقص.

٣ - الحق في الرعاية الصحية والتغذية^(٧٤)

٦٢ - تواصل الحكومة اهتمامها بسياسة الرعاية الصحية لشعب لاو من خلال اعتماد عدد من القوانين والتشريعات^(٧٥). كما تبنت العديد من الخطط، مثل خطة العمل المتعلقة بإصلاح قطاع الصحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والخطة الاستراتيجية الوطنية للتغذية لعام ٢٠٢٥، وخطة العمل الوطنية للتغذية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٦٣- وتركز الحكومة على تطوير الهياكل الأساسية وتوسيع شبكة الصحة العامة في المناطق الحضرية والريفية. وفي الوقت الحالي، هناك على المستوى المركزي خمسة مستشفيات حكومية يبلغ مجموع أسرّتها ٦٣٨ ١ سريراً وثلاثة مراكز علاجية بها ١٦٠ سريراً؛ وعلى صعيد المحافظات، هناك ١٧ مستشفى تضم ٩٥٠ ١ سريراً، بزيادة قدرها ٢٢٥ سريراً مقارنة بعام ٢٠١٧؛ وعلى مستوى المقاطعات، يوجد ١٣٥ مستشفى بها ٦٤٠ ١ سريراً، بزيادة قدرها ٢٠ سريراً مقارنة بعام ٢٠١٧؛ وعلى مستوى القرى، يوجد ١٠٥٤ ١ مركزاً صحياً تضم ٣٥٤٢ ٣ سريراً، بزيادة قدرها ٣٤ سريراً عن عام ٢٠١٧. كما فتحت وزارة الصحة بشكل رسمي ١٠٥٠ عيادة للفحص. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خطة لبناء أربعة مستشفيات جديدة في أربع محافظات هي هوا فان، وشيانغ خوانغ، وسالافان، وشيايوري.

٦٤- وتواصل جمهورية لاو تنفيذ سياستها في مجال الرعاية الصحية وتحسين الصحة العامة، مع التركيز بالأساس على الوقاية من الأمراض، وإيلاء الأهمية للعلاج، وتنفيذ خطط التأمين الصحي، وسياسة مجانية ولادة الأطفال وعلاج الأطفال دون سن الخامسة في المستشفيات المركزية ومستشفيات المحافظات والمقاطعات والمراكز الصحية. وفي الوقت نفسه، قامت بتحسين صندوق الصحة للأشخاص الذين يعانون من الفقر وتوسيع نطاقه ليشمل مناطق واسعة في مختلف أنحاء البلاد، حيث استفاد منه ٩٤ في المائة من السكان خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٦٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦. ومثل الصندوق الوطني للتأمين الصحي نسبة ٧٤ في المائة من هذا الإجمالي.

٤- الحق في العمل والرعاية الاجتماعية^(٧٦)

٦٥- تنص المادة ٣٩ من الدستور على ما يلي: "يتمتع مواطنو لاو بالحق في العمل وممارسة مهنة لا يحظرها القانون". وتولي جمهورية لاو الأهمية لتنفيذ التشريعات والسياسات الرامية إلى تعزيز حقوق العمل، بما في ذلك تسع اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية هي طرف فيها. ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال لتلك الحقوق وفقاً للظروف السائدة في كل فترة، تواصل الحكومة اعتماد تشريعات وسياسات جديدة في هذا المجال^(٧٧). وتعكف الحكومة حالياً على تنفيذ العديد من المشاريع لتوفير التدريب والتعليم المهني للفئات المحرومة من العمال^(٧٨).

٦٦- وتسعى جمهورية لاو لتعديل قانون العمل، من أجل الامتثال لمعايير العمل الدولية، مع اتحاد لاو العمالي بوصفه المنظمة التمثيلية لحماية حقوق العمال ومصالحهم.

٥- الحق في الأرض والهجرة^(٧٩)

٦٧- الأرض ملك للأمة بأسرها، إذ تعود ملكيتها لشعب لاو المتعدد الأعراق برمته وتتولى الدولة مهمة الرقابة المركزية في جميع أنحاء البلد نيابة عنه. وتظل الدولة حازمة في مسألة الاستخدام المستدام للأراضي بهدف تخصيص نسبة ٧٠ في المائة من مجموع أراضي البلد للغابات، و ١٩ في المائة للزراعة بمقدار يناهز مليوني هكتار، و ١١ في المائة للبناء والاستخدامات الأخرى. وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية الوطنية القرار المتعلق بالمخطط العام لإدارة الأراضي لعام ٢٠٣٠، وعدلت قانون الأراضي في عام ٢٠١٩.

٦٨- ومن أجل تقديم التعويض للمتضررين واقتناء أراض لهم، والإقرار بحق الأشخاص في حياة الأراضي الموروثة وحمايتها، أصدرت الحكومة في عام ٢٠١٦ المرسوم رقم 84/PM بشأن تعويض الأشخاص المتضررين من المشاريع الإنمائية وإعادة توطينهم. وشملت التعديلات التي أُدخلت على قانون الأراضي في عام ٢٠١٩ أحكاماً تتعلق بالتعويض عن الحقوق في الأراضي في حالات مختلفة، بما في ذلك تقديم التعويض عندما يُنتهك أحد القوانين، واسترداد التكاليف المترتبة عن إعادة اكتساب الحقوق في الأراضي، والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة المتعلقة بالمنفعة العامة، والتعويض عن أنشطة الاستثمار.

٦٩- وبغية إعادة تقييم المشاريع الاستثمارية المتعلقة بإيجار الأراضي وامتيازات أراضي الدولة، كلفت الحكومة وزارة الموارد الطبيعية والبيئة بالتعاون مع الوزارات المعنية والقطاعات والسلطات المحلية باستعراض إيجارات وامتيازات الأراضي وحسابها فضلاً عن استعراض جودة الاستثمارات في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، حيث تمكنت من فحص وتسجيل إيجارات وامتيازات الأراضي بما مجموعه ١٧٥٨ مشروعاً أو ٤١٧ ١١ ٧٥٤ هكتاراً من الأراضي. وفي الوقت الراهن، عينت الحكومة لجنة تفتيش خاصة لتحديد المشاريع الخاملة أو المهملة أو المتوقفة. ويتعين على اللجنة أن تكمل التفتيش بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، والذي يشمل ٤٣٨ مشروعاً في جميع أنحاء البلد حددت حتى الآن على أنها تنتهك العقود أو تعتبر غير قانونية أو تنتهك الأنظمة ذات الصلة، وتوصي بعد ذلك الحكومة بإنهاء المشاريع التي تنتهك العقود والتشريعات والأنظمة.

٦- الحقوق الثقافية^(٨٠)

٧٠- تشكل الثقافة عنصراً أساسياً في الهوية الوطنية، وهي مصدر لوحدة الأمة، وقوة دافعة لأهداف التنمية الاجتماعية. وتتولى الحكومة مسؤولية قيادة وبدء عمليات الحفاظ على الثقافات وتعزيزها باعتبارها تراثاً فريداً للأمة والمجموعات الإثنية، وذلك بهدف تحقيق الانسجام بين التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الثقافة، وتعزيز التنمية الثقافية والاجتماعية، والنهوض برفاه شعب لاو. وينص الدستور في المادة ٨ على أن "الجميع المجموعات الإثنية الحق في حماية الأعراف والثقافات الرفيعة لقبائلها وللبلد وصورها وتعزيزها"، وتنص المادة ٢٣ على أن الدولة تعزز الحفاظ على الثقافة الوطنية التي تمثل التقاليد الرفيعة للبلد ومجموعاته الإثنية مع الأخذ في الاعتبار ثقافات تقدمية مختارة من جميع أنحاء العالم.

٧١- وقد اعتمدت حتى الآن العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالشؤون الثقافية^(٨١). وفي الوقت نفسه، تقوم الحكومة أيضاً بتشجيع وتنظيم المهرجانات التقليدية والطقوس التي تعكس القيم الأساسية والثقافة التقليدية لجميع المجموعات الإثنية من خلال الفنون، والآداب، والحرف وأعمال النسيج، والتطريز، واللوحات، وأنماط الهندسة المعمارية التقليدية، وصيانة وحفظ التحف والمعابد والمعالم التاريخية بوصفها مواقع تراثية محمية على الصعيدين الوطني والمحلي، وتشجيع صناعة الفخار التقليدية، والنقوش، وتوابعها، وغيرها. وتركز الحكومة أيضاً على النهوض بالسياحة الثقافية فضلاً عن السياحة الطبيعية والتاريخية في أشكال وأنماط متنوعة، في إطار السياحة الخضراء المستدامة وفي ضوء المعايير الإقليمية والدولية.

٧٢- وتولي الحكومة اهتماماً لدعم شعب لاو، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء البلد، للمشاركة بقوة في المجالات الثقافية. وتشدد الدولة على صون وتعزيز جميع الإمكانيات غير المكتشفة والطاقت الابتكارية لعموم الناس بوصفه هدفاً رئيسياً للشؤون الثقافية، وحشد القوى والموارد من جميع الشرائح الاجتماعية لحماية التقاليد القيمة الرفيعة وتوريثها وتعزيزها بطريقة مثمرة. ويضم البلد حتى الآن ثلاثة مواقع للتراث العالمي، وعنصراً واحداً للتراث الثقافي غير المادي (موسيقى خان لشعب لاو).

خامساً- الصعوبات والتحديات

٧٣- إلى جانب كل النجاح الذي حققته جمهورية لاو في تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، فقد واجهت التحديات التالية:

- لا تزال جمهورية لاو تعاني من مشكل الافتقار إلى موظفين ذوي خبرة وقدرة عالية لإعمال حقوق الإنسان، إذ إن الكثير من الموظفين الحكوميين في مختلف القطاعات ينقصهم فهم أعمق لحقوق الإنسان، مما أسفر عن تسجيل تقدم بطيء في بعض مجالات العمل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- يشكل نقص التمويل الكافي لتنظيم الأنشطة وفقاً لخطة عمل الدولة عاملاً آخر أدى إلى بطء وتيرة التقدم المحرز في بعض المجالات؛
- لا يزال موظفو ومسؤولو بعض القطاعات، على المستويين المركزي والمحلي وفي القطاع الخاص، يفتقرون إلى الوعي بحقوق الإنسان وفهمها، ولا سيما الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي جمهورية لاو هي طرف فيها، مما يشكل عقبة رئيسية أمام إعمال حقوق الإنسان؛
- لا تزال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية لاو تعتبر في فئة أقل البلدان نمواً. وقد انطلق البلد من مستوى متدني للغاية واستطاع الآن إحراز بعض التقدم، ولكنه ما زال يواجه صعوبات فيما يتعلق بتوفير بعض الخدمات الاجتماعية في المناطق النائية؛
- لا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكل تحدياً أمام تيسير التنمية الاقتصادية للسكان، إذ تؤثر عليهم بشكل مباشر وغير مباشر بما أنها تمنعهم من التمتع الكامل بحقوقهم في التنمية الاقتصادية وغيرها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛
- في السنوات الأخيرة، واجهت جمهورية لاو كوارث طبيعية شديدة، مثل موجات الجفاف المطولة والفيضانات؛
- لا تزال المعتقدات، والتنوع الثقافي، ومستوى تعليم سكان المناطق النائية في وضع متدن، الأمر الذي يفرز بعض المعتقدات والممارسات العتيقة والخرافية التي لا تتماشى مع الواقع أو لا توفر الظروف المعيشية الجيدة ولا تعزز النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

سادساً- الأولويات الوطنية والتعهدات الطوعية والحاجة إلى التعاون

ألف- الأولويات

٧٤- الاستمرار في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية استناداً إلى الأولويات المحددة في الخطة الخمسية الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وخطة العمل لكل فترة بشأن القضاء على الفقر، بهدف الخروج من وضع البلدان الأقل نمواً وتوفير بيئة مواتية تمكن الأشخاص من تحسين سبل عيشهم والتمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم.

٧٥- ومواصلة حشد جميع الطاقات لتطوير سيادة القانون من خلال تنفيذ الخطة الرئيسية للقطاع القانوني، ولا سيما وضع التشريعات والهياكل التنظيمية وتحسينها من أجل تهيئة الظروف المواتية لكي يتمتع شعب لاو بشكل كامل بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة له بموجب الدستور والقانون وتمشياً مع الالتزامات والتعهدات الدولية لجمهورية لاو في مجال حقوق الإنسان.

٧٦- وزيادة الوعي والفهم لدى جميع المسؤولين والموظفين الحكوميين في مختلف القطاعات، وأصحاب المصلحة، وعمامة الجمهور بالدستور والقوانين ومعاهدات حقوق الإنسان التي جمهورية لاو طرف فيها، وتوصيات الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، والملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات، والتوصيات المناسبة للإجراءات الخاصة، وذلك بهدف ترسيخ احترام حقوق الإنسان لديهم وجعلهم يتحلون بسلوك مهني قوامه المسؤولية والعدل كمسألة ذات أولوية في جهود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧٧- ومواصلة الاهتمام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للفئات المحرومة والضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

باء- التعهدات الطوعية

٧٨- ستواصل جمهورية لاو تحسين وتطوير القوانين والتشريعات لضمان حقوق الأشخاص المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين تمشياً مع التزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وتحقيق أقصى قدر من الفوائد لجميع أفراد الشعب.

٧٩- وستستمر جمهورية لاو في التعاون مع المجتمع الدولي من خلال آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك آليات مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، فضلاً عن أطر حقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل مواصلة الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أي إتاحة فهم أفضل لواقع أعمال حقوق الإنسان في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل جمهورية لاو تعزيز التعاون الثنائي بشأن حقوق الإنسان من أجل تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتبادل الدعم في قضايا حقوق الإنسان.

٨٠- وستواصل جمهورية لاو إيلاء الأهمية لالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، بما في ذلك الإسراع بتدارك التأخير الحاصل في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات.

٨١- وستواصل جمهورية لاو التعاون مع الشركاء الإنمائيين، أي المجتمع الدولي، وتلقي المساعدة منهم، بهدف زيادة جهودها في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر، وتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، سعياً إلى تيسير ظروف السكان وتحسين أحوالهم المعيشية بشكل مطرد وتمكينهم من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم.

٨٢- وستواصل جمهورية لاو تعزيز تعميم المعلومات، والدستور، والقوانين، واتفاقيات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وتوصيات الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل على جميع المسؤولين والموظفين الحكوميين في مختلف القطاعات، بهدف تعزيز فهمهم لحقوق الإنسان واحترامهم لها، حتى ينعكس ذلك في أدائهم لمهامهم بروح من الوعي والمسؤولية، وتعزيز الإنفاذ الفعال والمثمر للقانون بكل إنصاف وقديسية.

٨٣- ومن أجل تعزيز الأولويات وتنفيذ التعهدات الطوعية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ستستمر جمهورية لاو في تلقي المزيد من المساعدة والتعاون من المجتمع الدولي استكمالاً للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إضفاء مزيد من الفعالية والإنتاجية على تنفيذ هذه المهام والتعهدات، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.

Notes

- ¹ A/HRC/RES/16/21, and A/HRC/RES/17/119.
- ² Support Project to the Legal Sector Master Plan.
- ³ The 8th five-year National Socio-Economic Development Plan.
- ⁴ Least Developed Country.
- ⁵ (Recommendations number 4, 2, 3, 20, 21, 27, 36, 38, 39, 40, 43 and 65).
- ⁶ Out of which 50 would be new laws and 55 amendments to the existing laws.
- ⁷ The Law on Land Allocation, Law on Persons with Disabilities, Law on Gender Equality, Law on Environmental Impact Assessment, Law on Social Security Fund, Law on Preventive Vaccination, and many others.
- ⁸ Law on Petition, Law on Family Registration, Law on People's Court, Law on Civil Procedure, Law on People's Prosecutor, Law on Criminal Procedure, Law on Juvenile Procedure, Law on Land, Law on Women's Advancement and Protection, Law on Social Security, Law on Public Hygiene, Disease Prevention and Health Promotion, Law on Mass Media, Law on Education, among others.
- ⁹ Which was established in 2012 with its mandate includes leading and coordinating the implementation of the obligations under the ICCPR, ICESCR, ICERD, CAT and the UPR.
- ¹⁰ Which has a mandate to promote and protect the rights and interests of women and children and is responsible for the implementation of the CEDAW, CRC, OPAC and OPSC.
- ¹¹ Which has a secretariat located at the Department of Combatting and Preventing Human Trafficking of the Ministry of Public Security.
- ¹² Recommendations 46 and 6.
- ¹³ Ministry of Justice.
- ¹⁴ Ministry of Public Security.
- ¹⁵ Recommendations 42, 48, 64, 77 and 78.
- ¹⁶ The Programme to promote "Citizen Engagement for Good Governance, Accountability and the Rule of Law" (CEGGA).
- ¹⁷ The Technical Cooperation Program between Lao PDR and Australia.
- ¹⁸ On March 2017, Lao PDR has submitted its initial report under the ICCPR Undergone the review process in July 2018.
- ¹⁹ In June 2017, Lao PDR has submitted its 8-9 report under CEDAW and subsequently reviewed in November 2018.
- ²⁰ In January 2016, Lao PDR has submitted the 3-6 report under CRC and completed the review in September 2018.
- ²¹ January 2016 Lao PDR has submitted the 3-6 report under CRC and completed the review in September 2018.
- ²² Recommendations 113, 124, 125, and 126.
- ²³ Legal Sector Master Plan for Rule of Law.
- ²⁴ National Assembly.

- 25 The People's Supreme Court.
- 26 The Office of Supreme People's Prosecutor.
- 27 Building development units, building comprehensively strong district units, and building strategic provincial units.
- 28 With the adoption of the Law on State officials-employees in 2015, Decree on Management Positions of State Officials-Employees, Decree on Capacity Building of State Officials-Employees and Decree on Ethics of State Officials-Employees, and along with a number of Guidelines.
- 29 Including but not limit to: Decree on Monitoring and Evaluation of State Investment Projects 2015, Decree on Savings and Anti-Extravagant 2015, Ministry of Finance's Decision on Prohibitions and Disciplines of State Officials-Employees 2017, and others.
- 30 Recommendations 136, 139, 142, 144 and 145.
- 31 Articles 10, 11 and 12 of the Law on Media 2016.
- 32 The rights and freedom of expression has also been provisioned in the Law on Combating and Preventing Cyber Crimes 2015, the Law on Information and Communications Technology 2016, the Law on Protection of Electronic Information 2017, the Law on Internet of Things 2018.
- 33 With participants from line ministries and relevant sectors in a total of 80 participants.
- 34 Mobile phone internet coverage (3G, 4G) has reached 95% of the country, amounting to 81% of the total number of villages across the country.
- 35 For instance the Decree on Foundations 2011, the Decree on Associations number 238/GOV, 2017 which replaces its previous edition of 2009.
- 36 The Ministry of Home Affairs.
- 37 Recommendations 130,131, 133, 134 and 138.
- 38 Decree on Management and Protection of Religious Activities in the Lao PDR number 92/PM of 2002.
- 39 The Lao Front for National Development.
- 40 Recommendation 127.
- 41 For instance: Law on the People's Court Article 8, Law on Civil Procedure Article 8 and Law on Criminal Procedure Article 10.
- 42 The right to self-representation, lawyer or other protectors, right to contest and argue and present evidence, the right not to be coerced, threatened, assaulted or torture during the investigation and during the case proceeding in the court, right to be assumed innocent until proven guilty by the court, right to use own language or other languages through interpretation during case proceedings, right to a court hearing.
- 43 The Lao Bar Association.
- 44 Recommendations 103, 104, 106, 107 and 108.
- 45 "Any individual who intentionally, regardless of his/her official duties, causes physical harm or severe injuries or psychological damages to others to obtain or for a third party to obtain information or confession to offenses by the victim or a third party or due to suspicion against the victim or a third party of a wrong doing or use of threat or coercion to the victim or a third party, shall be punishable with 5 to 10 years imprisonment and a fine of 5 to 10 million kips."
- 46 The Office of People's Prosecutor.
- 47 The Office of Supreme People's Prosecutor.
- 48 Louangnamtha Province and Savannakhet Province.
- 49 Such as providing adequate clothing, food, sports, arts, vocational training such as furniture carpentry, textile, sculpting, farming, salon and electrician skills.
- 50 In accordance with the Presidential Ordinance number 001/POL.
- 51 The Investigation-Interrogation Organization or the Office of People's Prosecutor or People's Court.
- 52 The Law on Protection of Children's Rights and Interests, Article 62.
- 53 Recommendations 112, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122 and 123.
- 54 For instance, temporary shelters, legal aid, medical aid, education and vocational training, economic support and facilitate their return to family and society.
- 55 Recommendations 45, 57, 61, 62, 79, 80, 81 and 82.
- 56 Such as :the Law on Combatting and Prevention of Violence against Women and Children, Law on Development and Protection of Women, Law on Women's Union, Law on Protection of Rights and Interest of Children, and the Law on Family, among others.
- 57 The Vision for Women's Development 2030, the Strategy on Women's Development 2025 and the 5 year Women's Development Plan (2016-2020), The National POA for implementation of the Beijing Declaration and the CEDAW-POA, the National POA on Combating and Elimination of All forms of Violence against Women and Children (2014-2020), 8th NSEDP in connection with the 2030 Agenda for Sustainable Development. Among others, the Lao PDR adopted 5 Priority areas namely: promote women's participation in political sphere and in public and private organizations and implement the said laws on women's development; strengthening women entrepreneurs and those working in the business sector; promote women's access to health services, including sexual health and reproductive health; ensuring the quality of education, training and lifelong learning for women and girls; and improve the situation of housewives without income.

- ⁵⁸ Recommendations 110, 128 and 145.
- ⁵⁹ The Law on Family, Law on Family Registration 2018, Law on Protection of the Rights and Interests of Children, Law on Development and Protection of Women, Law on Preventing and Combating of Violence against Women 2014.
- ⁶⁰ The Lao Women's Union.
- ⁶¹ Recommendations 11, 176, 193, 194 and 195.
- ⁶² For instance, the Law on Combating Violence against Women and Children, the Law on Education and the Law on State Budget which include allocation of budget for the promotion and protection of the right of the child.
- ⁶³ The National POA on Prevention and Elimination of Violence against Women and Children, National POA on Mothers and Children 2016-2020, National POA on Elimination of Child Labor 2014-2020 and the 3rd 5 year POA on Gender Equality 2016-2020.
- ⁶⁴ Ministry of Education and Sports.
- ⁶⁵ Ministry of Health.
- ⁶⁶ Recommendation 189 and 190.
- ⁶⁷ Recommendations 83 and 84.
- ⁶⁸ Recommendations 50, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169 and 186.
- ⁶⁹ Namely: the Gross National Income per capita (GNI), Human Assets Index (HAI). As for the remaining criteria i.e. the Economic Vulnerability Index (EVI).
- ⁷⁰ The 5 year Rural Development and Poverty Elimination plan 2015-2020, and Strategic plan for Rural Development and Poverty Elimination 2016-2025 and 2030, Green Development strategy until 2030.
- ⁷¹ Education, Public Health, Clean Water and Hygiene, Public Works and Transportation, Agriculture and Forestry, and Energy and Mining.
- ⁷² Recommendations 177-185.
- ⁷³ The Law on Education 2015, Decree on Higher Education 2015, and Decree on Education for Monks 2017.
- ⁷⁴ Recommendations 41, 44, 49, 160, 173, 174 and 175.
- ⁷⁵ The Law on Health Insurance 2019, Law on Prevention and Communicable Disease Control 2018, Law on Health Treatment 2015, Law on Control of Alcoholic Drinks 2015, Law on Vaccination 2018, Decision on Implementation of the Law on Tobacco Control 2015, Decree on Fines and other Measures for Violations of Law and Regulations on Tobacco Control 2019.
- ⁷⁶ Recommendations 47, 158 and 159.
- ⁷⁷ Including the Strategic Plan on Labour Development and Social Welfare 2011-2020; Decree on Minimum Salary in Private, Production and Services Sectors; Minister's Decision on Organization and Functions of the Labour Inspectors; Decree on Social Protection; Government's Notice on raising the minimum salary rate from 900,000 Kips to 1,100,000 Kips; implementing the priorities on labour rights according to the 8th NSEDP 2016-2020.
- ⁷⁸ Such as: the project for labour skills development according to the market's needs 2016-2020; project on promoting employment for PWDs phase II (2016-2018).
- ⁷⁹ Recommendations 170-172 and 196.
- ⁸⁰ Recommendations 187 and 188.
- ⁸¹ The Law on National Heritage, Law on Arts and Crafts, Decree on Ethnic Affairs which are all parts of the Government's policy to appeal to the entire society to join in the movement of preserving the valuable cultural heritage in a productive and comprehensive manner.